

عهد جديد في القضاء السوري

وزير العدل لـ«الوطن»: إحالة قضاة لمجلس القضاء الأعلى بناء على لجنة تفتيشية.. ومحاكمة من ارتكب أخطاء جسيمة



محمد نثار حميجو

كشف وزير العدل أحمد السيد عن البدء بإحالة بعض القضاة إلى مجلس القضاء الأعلى نتيجة أعمال اللجنة التفتيشية التي شكلتها وزارة العدل الخاصة بمحاكمة القضاة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح السيد أنه إذا ظهر من خلال التفتيش أن هناك أخطاء مهنية جسيمة طبعاً سوف تتم محاكمة من ارتكبها بحيث تكون العقوبة متناسبة مع المخالفة المرتكبة، مبيّناً أن المحاسبة ستكون متناسبة بحق القاضي الذي مس بحقوق المواطنين والحق ضرراً كبيراً بمصالحهم.

وأشار السيد إلى أن التفتيش الذي يحصل حالياً في محكمة النقض هو على قرارات المحكمة التي تصدر في هذه الفترة وليس له علاقة بالماضي لأن القرارات في تلك الفترة اكتسبت الدرجة القطعية ولا يجوز المساس بها.

وبين السيد أن التوجه بأن تكون القرارات التي تنظر فيها المحكمة حالياً هي المصوب وتضع الأمور في نصابها في حال أخطأت محاكم الدرجة الأولى.

مشدداً على أن تأخذ محكمة النقض دورها الطبيعي والتاريخي.

وفيما يتعلق بإدارة التفتيش القضائي أعلن السيد عن وجود آلية جديدة في هذه الإدارة، وأنها تحتاج إلى عناية مختلفة، موضحاً أن رئيس التفتيش السابق والذي تم تغييره قام بدوره وواجبه وهو مشكور على الجهد الذي بذله.

السيد أكد أنه من الطبيعي أن تكون إدارة التفتيش الوحيد في مجال تطوير العمل القضائي والمحاسبة، مؤكداً أن دور مجلس القضاء الأعلى له أهمية بالغة في هذا الأمر وبالتالي انطلاقاً من توجيهات رئيس مجلس القضاء الأعلى قرر المجلس تكليف كل عضو بمحافظتين، ومشيراً إلى أنه يحكم أنه عضو في المجلس كلف بمحافظتي دمشق وحلب لمتابعة أعمال هاتين المحافظتين.

وأوضح السيد أن هذا الأمر يختلف عن التفتيش القضائي فدور إدارة التفتيش واضح ومعروف في حين مجلس القضاء الأعلى يجب أن يتم تفعيله وبالتالي أعضاء المجلس لن يأخذوا دور إدارة التفتيش القضائي.

تكاليف كل عضو في مجلس القضاء الأعلى بمحافظتين يقدم تقريره كل شهرين آلية جديدة «للتفتيش القضائي» تحتاج إلى عناية جديدة

الزوجان آخر من يعلم! امرأة تزوج من رجلين تسرق من الأول لتعطي الثاني!!

الوطن

ادعى أحد المواطنين إلى شرطة ناحية عربين بدخول أشخاص مجهولين إلى منزله في بلدة زملكا ليلاً وضرب زوجته المدعوة (ن.ع) على رأسها وأساعفها بحالة إغماء إلى المشفى، وقيامهم بسرقة مبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية.

ووفقاً لوزارة الداخلية فقد تم التحري وجمع الأدلة حيث تبين أن جزءاً بسيطاً من محتويات المنزل قد تمت بعثتها ولوحظ أن المرأة ترندي مصاعاً ذهبياً في رقبته وبيدها وحالة الارتباك واضحة عليها.

كما عُثر على مقطع فيديو في جوالها يظهر فيه زوجها وهو يقوم بتعبئة مادة الحشيش المخدر ضمن سجانز خزان، ومحادثة بينها وبين شخص آخر يدعى (م.ح) يطلب منها مساعدته مادياً والذي تبين لاحقاً أنه زوجها الثاني وأنها على ذمة رجلين!

وبالتحقيق معها ومواجهتها بالأدلة اعترفت بأنها أوهمت المدعو (م.ح) أنها مملقة وتزوجت منه بعقد زواج عري وقامت بإعطائه المبلغ لكونه بضاعة مالية، وأنها اقتعلت حادثة السرقة والسلب وقامت ببعثه محتويات المنزل وضرب نفسها بقطعة حديدية وفتحت باب الشقة كي يصدق زوجها الأول حين عودته إلى المنزل أن حادثة السلب حقيقية.

كما تبين أن زوجها الأول لا يعلم بعلاقة زوجته مع الشخص الثاني، والذي تم إلقاء القبض عليه وبدلالته تم استرداد كامل المسروقات.

ولفتت الوزارة إلى أنه وبالتحقيق معه أكد أنه لا يعلم أنها على ذمة زوجها الأول، وأنها أعطته المبلغ خارج المنزل، وبالتحقيق مع زوجها الأول المدعو (م.ه) بخصوص الفيديو المذكور اعترف بتعاطيه مادة الحشيش المخدر، وأنه يقوم بشرائها من المدعويين (و.ك) و(ا.ز) اللذين لقي القبض عليهما وعثر بحوزتهما على قطع من مادة الحشيش المخدر واعترفا بتعاطيها مادة الحشيش المخدر وتزوجها في بلدة زملكا.

وأكدت الوزارة اتخاذ الإجراء اللازم بحق المقبوض عليهم جميعاً، وسيتم تقديمهم إلى القضاء المختص أصولاً.

تخفيض سعر عبوة الزيت النباتي

لازم أحتفظ فيها للذكرى لأنها أول سلعة سينزل سعرها



في الذكرى الرابعة لانصارها على الإرهاب.. ٢٦٥٠ مشروعاً حكومياً أنجزت منذ ٢٠١٧

محافظ حلب لـ«الوطن»: ماضون لإعادة الألق والازدهار كما كان

حلب- خالد زركلو

حققت محافظة حلب قفزة خدمية وتنموية كبيرة بعد دمجها للإرهاب، ونفذت ٢٦٥٠ مشروعاً حكومياً منذ مطلع ٢٠١٧ حتى اليوم، ولتقف أدنى من قارب قوسين من استرداد ممتلكاتها ودورها الحضاري المهجور بعد أن دارت عجلة الحياة والاقتصاد فيها كعدها قبل قيود الإرهاب وشروبه.

وأكد محافظ حلب حسين دياب، بمناسبة الذكرى الرابعة لانصار حلب على الإرهاب، لـ«الوطن» أن المحافظة ماضية قدماً في تحقيق المزيد من الإنجازات، وعلى كل الصعد، لإعادة الألق والازدهار كما كان قبل الحرب الظالمة التي طالت ميادين الحياة ومفاصل التنمية والاقتصاد كافة.

وأشاد دياب بتضحيات الجيش العربي السوري لتحرير الشهباء وكل شبر من سورية من الإرهاب، والذي لولاها لما تحقق النصر ولما نعمت المدينة وريف المحافظة بالأمن والسلام ومقومات الحياة، كما أشاد باهتمام الحكومة والوزارة وسعيهم الدؤوب لتقديم كل ما تنطلبه نهضة المحافظة ومتطلبات تجاوز منحتها.

وشدد دياب على أن حلب قادرة على تجاوز جميع الملمات والمصائب التي تعترض تطورها وريادتها وتطلعها نحو الغلا والسمو، بفضل صمود وإرادة أبنائها وتصميمهم على حجز مكانة مرموقة تليق بعظمتها وماضيها المجيد ومستقبلها المشرق الواعد كحاضرة لا تضاهيها الحواضر.

وبين أن إجمالي المشاريع الخدمية المنتهية ووفق الموازونات الاستثمارية والمستقلة وإعادة أعمار بلغ أكثر من ٢٦٥٠ مشروعاً حكومياً أو بالتعاون مع المنظمات والمجتمع المحلي، وذلك منذ طرد الإرهابيين بداية ٢٠١٧ إلى اليوم.

وأشار إلى أن مجلس مدينة حلب «تمكن من ترحيل أكثر من ٤.٢ مليون ليرت مكعب من الأنقاض وترحيل نحو ٦٠٧٥ آلية مدمرة من أحياء المدينة على حين بلغت

بعض المواد البيوتقنية في منطقة الراموسة مع البدء بتنفيذ مركز خدمة المواطن في حي الحدانية ونقل سوق الهال من الحدانية إلى العامرية إضافة إلى عدد كبير من المشاريع التي هي قيد العمل حالياً..

وأشار إلى أن مديرية الخدمات الفنية نفذت نحو ٢١١ مشروعاً في ريف المحافظة «من تعبيد وترقيت وصرف صحي ومدارس، على حين نفذت الوحدات الإدارية ٣٣ مشروعاً ضمن الوحدات الإدارية المحررة، وعاد إلى العمل في قطاع الصناعة نحو ١٨٢٦٠ منشأة صناعية وحرافية جرى تنفيذ ٢٠ مشروعاً في شركات القطاع العام من أجل عودتها إلى الإنتاج مثل الزيوت والغزل والتسيخ والأطقان..»

وذكر محافظ حلب حسين دياب أن عدد المنشآت الصناعية في الشيخ نجار وصل إلى ٦٧٥ منشأة مع دخول منشآت إضافية بشكل متواصل للنهوض بالقطاع الصناعي ليغدو حاملاً للقطاع الاقتصادي مع تنفيذ ١٥٤ مشروع بنى تحتية من كهرباء وطرق ومياه ومواصلات وحدائق بعدما باتت المدينة الصناعية تضم ٦ آلاف مقسم صناعي وتشهد راهناً إقبالاً كبيراً على الإستثمار فيها، إذ جرى تخصيص ٤٢٧ مقسماً جديداً للصناعيين خلال العام الجاري، وهذا بفضل الجهود التي بذلت لتتمة وأقع الإستثمار فيها وإجراءات الحكومة ووزارة الإدارة المحلية ومجلس المدينة الصناعية، وتم منح ٢٠٠ رخصة بناء جديدة لتنشيط قطاع البناء ودخول ١٠٠ منشأة للإنتاج هذا العام.

وعلى صعيد متصل، كشف المحافظ أن عدد المخازن العامة والخاصة التي أعيد العمل بها ١٠٣ مخازن «ليصبح العدد الإجمالي لألقوان العاملة حالياً ١٧٨ قرناً، وارتفع عدد محطات الوقود في المدينة والريف إلى ٥١ محطة بعد تفعيل عدد منها، بينما بلغ عدد صالات الدراسات التي كانت موزعة على الجمعيات السكنية، منذاً ومصلة في المدينة والريف ٣٠ مستودعات و٦٠ مركزاً ضمن التجمعات العالية، وتم إحداث أسواق للزرايين عبر فتح المحاور الرئيسية وتجهيزها بالبنية التحتية وترقيتها، وتم تأهيل جسر الشعار وجسر الحرجة على إقامة معمل تدوير الأنقاض وإنتاج



مساحة الشوارع المرفقة نحو ١٦٠٠ مليون متر مكعب وعدد الأعمدة وأجهزة الإنارة المركبة بالطاقة البديلة ٤٦٥٠ جهاز إشارة في المدينة والريف، وجرى إنارة ٤٧ مستديرة وساحة وقطاع ونفق إضافة للإنارة التزيينية للشوارع والتي أنجز جزء منها بالتعاون مع المجتمع المحلي..

وأضاف: «وصل عدد المشاريع المنتهية لمجلس المدينة إلى نحو ٤٥٨ مشروعاً تشمل التزفيت والتعبيد للشوارع وأحياء المناطق المحررة وتأهيل المباني الخدمية التابعة لمجلس المدينة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر كراج الراموسة والمذبح الفني والمديرية الخدمية ومركز خدمة المواطن، عدا تأهيل المناطق الصناعية مثل الكلاسة والعروبة والليرون والشيفق والقاطرجي والراموسة وجبرين الصناعية ومشاريع المنظمة المرورية من إشارات صوتية وتخطيط شوارع



حالة التقصير، كما طلب من مديرية الثقافة التقيد التام بالإجراءات أثناء إقامة الفعاليات في المراكز الثقافية وخاصة التباعد المكاني وارتداء الكمامة.

وأشار مرجح إلى أن المحافظ طلب أيضاً من الأحزاب والمنظمات والتقابات إيقاف أنشطتها بشكل مؤقت لحين إعادة تقييم الوضع، كما أكد على قيادة الشرطة والشرطة الحرة بالتعاون مع مديري المناطق والنواحي

استمر عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في الارتفاع في محافظة طرطوس ووصلت نسبة إشغال الأسرة في أقسام العزل ضمن المشافي العامة إلى أكثر من خمسة وتسعين بالمئة والتوقعات أن تخرج الأمور عن السيطرة قريباً إذا لم يتم تطبيق الإجراءات الوقائية بحزم من المواطن والجهات الرسمية والخاصة على حد سواء وإذا لم تتخذ المزيد من القرارات التي من شأنها الحد من انتشار الفيروس أيقياً وعمودياً وعلاج المصابين به.

وعلمت «الوطن» من خلال المتابعة والتواصل الدائم مع المشافي والفعاليات الرسمية والأهلية وما يبشر عن الوفيات بالفيروس على وسائل التواصل أن العديد من الأطباء والقضاة والمهندسين والمعلمين في جهاتنا العامة باتوا تحت رحمة الفيروس وبعضهم تمكن منه وباتوا في عداد الوفيات وسط حالة من القلق والارتباك والخوف وإنجاز العديد من المشروعات والاسيما أن نسبة من المواطنين مازالت مستهترة وغير مبالية بأي إجراءات.

أمين عام محافظة طرطوس حيدر مرجح أكد لـ«الوطن» أنه ونتيجة تطور الانتشار الأفقي للفيروس على صعيد المحافظة تقرر أن تكون اجتماعات خلية الطوارئ المركزية لمكافحة الكورونا في حالة انعقاد دائم بدءاً من صباح الغد.

وأشار إلى أن المحافظ تنفيذاً للقرارات المتخذة من الخلية الثلاثية الماضي طلب رسمياً من كل الجهات العامة عدم السماح بالدخول للموظفين والمراجعين من دون ارتداء الكمامة مع الحفاظ على التباعد المكاني وكل الإجراءات الوقائية تحت طائلة المساءة القانونية في

الوحدات الإدارية تطالب بتعديل نظام ضابطة البناء في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

أكد عدد من أهالي محافظة السويداء عبر تواصلهم مع «الوطن» ضرورة موافقة اللجنة الإقليمية على تعديل نظام ضابطة البناء ريفاً ومدينةً ليصبح التوجه نحو البناء الشاقوفي لكونه الحل الوحيد لحماية الأراضي الزراعية من زحف الأبنية السكنية.

وأكدوا أن التوسع الأفقي للأبنية محكوم بنظام ضابطة البناء المحدد بطايقين إلى ثلاثة طوابق لدى القرى ومن أربعة طوابق إلى خمسة لدى مدينتي شهباء وصلخد، هو استباحة للأراضي الزراعية.

وأشار بعض رؤساء الوحدات الإدارية على ساحة المحافظة من تواصلت معهم «الوطن» إلى أن توسع الخطط التنظيمية خطوة عديمة الفائدة نظراً لأن التوسع يحتاج إلى إمكانيات مادية ومالية كبيرة لتخديم هذا التوسع وإنجاز العديد من المشروعات الخدمية (طرق - حدائق - كهرباء - مياه - وهذا غير ممكن وخاصة أن معظم الوحدات الإدارية تعاني نقصاً بالسيولة المالية مؤكداً أن تعديل نظام ضابطة البناء يعد الخطوة الأنجح تنظيمياً.

رئيس دائرة التخطيط العمراني بمديرية الخدمات الفنية بالسويداء صمدت جابر أكد لـ«الوطن» أن مقترح تعديل نظام ضابطة البناء الواردة من الوحدات الإدارية تقدم للجنة الإقليمية ليتم الموافقة عليها، لافتاً أنه لا يغفل أي مقترح بهذا الخصوص لأن التوسع الشاقوفي يسهل عمل الوحدات الإدارية.